



**Faculty of Commerce**

**Accounting & Auditing Department**

**Post Graduates Studies**

**A Proposed Accounting Framework for Financial  
Derivatives Disclosure and better Investor's Decisions  
in the Stock Exchange – An Empirical Study**

Thesis Submitted to the Partial Fulfillment of:  
(PH – D) in Accounting

**By**

*Hussein Ali Mohammed AL-Attas*

**Supervised by**

Prof. Dr.

*Asafet Sayed Ahmed Ashour*

*Prof. of Cost Accounting*

*Faculty of Commerce*

*Ain Shams University*

Prof. Dr

*Ahmed Hassan Amer*

*Prof. of Financial Accounting*

*Faculty of Commerce*

*Ain Shams University*

**AND**

Prof. Dr

*Zakaria Farid Abdul-Fattah*

*Prof. of Financial Accounting*

*Faculty of Economics & Administration*

*King Abdul-Aziz University*

2008



كلية التجارة  
قسم المحاسبة والمراجعة  
الدراسات العليا

إطار محاسبي مقترح للإفصاح عن المشتقات المالية لدعم قرارات  
المستثمرين في سوق الأوراق المالية – دراسة تطبيقية

A Proposed Accounting Framework for Financial  
Derivatives Disclosure and better Investor's Decisions  
in the Stock Exchange – An Empirical Study

رسالة مقدمة من الباحث  
حسين علي محمد العطاس  
للحصول على درجة دكتور الفلسفة في المحاسبة

إشراف

الأستاذ الدكتور  
احمد حسن عامر  
أستاذ المحاسبة المالية  
كلية التجارة – جامعة عين شمس

الأستاذ الدكتور  
عصاف سيد أحمد عاشور  
أستاذ المحاسبة والتكاليف  
كلية التجارة – جامعة عين شمس

ومشرفا بالاشتراك  
الأستاذ الدكتور  
زكريا فريد عبد الفتاح  
أستاذ المحاسبة المالية  
كلية الاقتصاد والإدارة – جامعة الملك عبد العزيز بجدة

2008

إطار محاسبي مقترح للإفصاح عن المشتقات المالية لدعم قرارات  
المستثمرين في سوق الأوراق المالية – دراسة تطبيقية

( ملخص )

رسالة مقدمة من الباحث

حسين علي محمد العطاس

للحصول على درجة دكتور الفلسفة في المحاسبة

إشراف

الأستاذ الدكتور

احمد حسن عامر

أستاذ المحاسبة المالية

كلية التجارة – جامعة عين شمس

الأستاذ الدكتور

عصاف سيد أحمد عاشور

أستاذ المحاسبة والتكاليف

كلية التجارة – جامعة عين شمس

ومشرفا بالاشتراك

الأستاذ الدكتور

زكريا فريد عبد الفتاح

أستاذ المحاسبة المالية

كلية الاقتصاد والإدارة – جامعة الملك عبد العزيز بجدة

2008

## ( إهداء )

إلى روح والدي الطاهرة،، رحمة الله  
عليه

و..إلى والدتي الحبيبة الغالية،، أطال  
الله في عمرها

و..إلى عائلتي وأسرتي الكريمة،،التي  
تحملت معي عبء ومعاناة إعداد هذه  
الرسالة

## ( رسالة دكتوراه )

اسم الباحث : حسين على محمد العطاس

عنوان الرسالة: إطار محاسبي مقترح للإفصاح عن المشتقات المالية لدعم قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية – دراسة تطبيقية

الدرجة العلمية: دكتور الفلسفة في المحاسبة

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

1- الأستاذ الدكتور / يحيى محمد أبو طالب، أستاذ المحاسبة المالية بكلية التجارة –

جامعة عين شمس – رئيساً.

2- الأستاذ الدكتور / احمد محمد زامل، أستاذ محاسبة التكاليف، ووكيل كلية التجارة

لشئون الدراسات العليا – جامعة الزقازيق – عضواً .

3- الأستاذ الدكتور / عصافت سيد أحمد عاشور، أستاذ محاسبة التكاليف بكلية

التجارة – جامعة عين شمس – مشرفاً رئيسياً.

4- الأستاذ الدكتور / أحمد حسن عامر، أستاذ المحاسبة المالية بكلية التجارة – جامعة

عين شمس – مشرفاً مساعداً.

تاريخ البحث: / / 2008

الدراسات العليا

ختم

أجيزت الرسالة بتاريخ  
الإجازة

/ / 2008

موافقة مجلس

موافقة مجلس الكلية  
الجامعة

/

/ / 2008

/ 2008

( شكر وتقدير و عرفان )

أحمد الله على عظيم امتنانه، وأشكره على فضله وآلائه، والحمد له أن مكنتني من إتمام هذا العمل وإنجازه، فما كان لشئ أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه ” إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون“، فالحمد له في الأول والحمد له في الآخر.

يسعدني ويشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان وعميق الامتنان إلى أستاذي القدير ومعلمي الأول ..... الأستاذ الدكتور/ عصافيت سيد احمد عاشور- أستاذ محاسبة التكاليف بكلية التجارة - جامعة عين شمس - مشرفاً رئيسياً، على عظيم رعايته وحسن توجيهاته وإرشاداته القيمة التي كانت سبباً في إخراج هذا البحث بهذه الصورة منذ أن كانت فكرة حتى صارت نتائج مدونة وحقيقة واقعة، فقد كان للباحث أستاذاً ومعلماً وأخاً فاضلاً، وأمام ذلك تعجز كلمات التقدير والوفاء والولاء والعرفان، ولا يسع الباحث في هذا المقام إلا بالتضرع والدعاء بأن يحفظه الله ويجزيه عني خير الجزاء والثواب، وأن يديم عليه وافر الصحة والعافية. فله مني أسمى آيات الشكر والتقدير والوفاء والعرفان وعميق الامتنان.

كما يتوجه الباحث بالشكر والتقدير والامتنان والعرفان إلى الأستاذ الدكتور/ أحمد حسن عامر- أستاذ المحاسبة المالية بكلية التجارة - جامعة عين شمس - مشرفاً مساعداً، على رعايته وتوجيهاته وعطاءه المستمر للباحث وما قدمه من وقت وجهد وفير لإخراج هذا البحث بهذه الصورة، فقد كان للباحث أيضاً أستاذاً ومعلماً وأخاً فاضلاً، وأمام ذلك تعجز كلمات التقدير والوفاء. فجزاه الله عني خير الجزاء وامتعه بالصحة والعافية.

ولا ينسى الباحث في هذا المقام أيضاً تقديم الشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ الدكتور/ زكريا فريد عبد الفتاح - أستاذ المحاسبة المالية بكلية الاقتصاد والإدارة - جامعة الملك عبد العزيز بجدة، الذي تفضل مشكوراً بالإشراف المشترك على هذه الرسالة من بلد الباحث، على ما قدمه من نصائح جلييلة أثرت على هذه الرسالة، فله مني كل الشكر والتقدير وعظيم الامتنان والعرفان.

كما يتقدم الباحث بأسمى آيات الشكر والتقدير والامتنان والعرفان إلى الأستاذ  
القدير صاحب العلم الغزير الأستاذ الدكتور/ يحيى محمد أبو طالب - أستاذ المحاسبة  
المالية بكلية التجارة - جامعة عين شمس، لما قدمه للباحث في بداية مراحل فكرة  
إعداد هذا البحث من نصائح وإرشادات علمية كانت سبباً في إخراج هذا البحث إلى  
حيز الوجود، كما يتوجه الباحث بشكره كل الشكر على تفضل سيادته بقبول الاشتراك  
في لجنة المناقشة والحكم على هذا البحث رغم مشاغله العديدة، وهو ما يعد شرفاً  
عظيماً للباحث. فجزاه الله عني خير الجزاء ومتعه بالصحة والعافية.

كذلك، يتقدم الباحث بوافر الشكر وبمزيد من التقدير والامتنان إلى الأستاذ  
الدكتور/ أحمد محمد زامل - أستاذ محاسبة التكاليف ووكيل كلية التجارة لشئون  
الدراسات العليا - جامعة الزقازيق، لتفضل سيادته بالموافقة على الاشتراك في لجنة  
المناقشة والحكم على هذه الرسالة وإثرائها بملاحظاته العلمية القيمة، وهو ما يعد تفضلاً  
وتواضعاً من سيادته ويعتبره الباحث شرفاً عظيماً له. جزاه الله عني خير الجزاء ومتعه  
بموفور الصحة والعافية.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى السادة منسوبي الجهات المهنية والعلمية - بداية  
- بمنسوبي الجهات المهنية المتمثلة في موظفي دائرة عمليات الخزينة - المشتقات -  
وكذلك موظفي الرقابة المالية على عمليات الخزينة- المشتقات المالية - والشئون  
المالية والمحاسبية في البنوك التجارية السعودية محل البحث بشكل عام لما قدموه من  
جهد وعون ومساعدة كان لها أكبر الأثر في إنجاز هذا العمل وظهوره بهذا الشكل.

ولا يفوتني أن أشكر العاملين بشركات الوساطة وتقديم الخدمات والمشورة المالية  
العاملة في الاقتصاد السعودي محل البحث بشكل عام، والذين شملتهم عينة البحث  
بشكل خاص لما قدموه أيضاً من جهد وعون ساهم في إخراج هذا العمل إلى حيز  
الوجود وظهوره بهذا الشكل.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى السادة منسوبي المكتبة المركزية بجامعة الملك  
عبد العزيز بجدة، وأخص بالشكر والتقدير موظفي قسم شبكة المعلومات الإلكترونية  
بالمكتبة.

وفي النهاية، لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير والامتنان والعرفان إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة، وأخص بالشكر الأساتذة الأفاضل من أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة - جامعة عين شمس، الذين فتحوا أبوابهم وقدموا لي الدعم والتشجيع المعنوي والنصح والإرشاد طوال فترة رحلتي العلمية في هذا الصرح الأكاديمي الكبير، والشكر موصول أيضاً إلى منسوبي هذه الكلية ممن تعاونوا معي صادق خلال فترة تواجدي معهم، جزاهم الله عني خير الجزاء.

وأخيراً..... أحمد الله العلي القدير على عظيم امتنانه، وأشكره على فضله وآلائه، والحمد لله أن مكنتني من إتمام هذا العمل المتواضع، فما كان لشئ أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه، ”إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون“. وبالرغم من ما بذل من جهد لإتمام هذا البحث، إلا أنه لا يخلو من العيب، فالكمال لله وحده، ”فوق كل ذي علم عليم“، فالحمد له في الأول والحمد له في الآخر.... وأسأل الله الهداية والتوفيق والنجاح.

**الباحث**



## أولاً: طبيعة المشكلة

شهد الاقتصاد العالمي في العقدين الأخيرين من القرن العشرين العديد من المتغيرات البيئية الحديثة الناتجة عن التوجهات المتزايدة نحو عملية التحرر الاقتصادي، واعتبارات المنافسة، وتطور نظم تكنولوجيا المعلومات، وبالتبعية تطوير الأسواق المالية العالمية. وقد ترتب على هذه المتغيرات البيئية الحديثة تغير نظرة بيئة ممارسات الأعمال بما يفرض عليها في الفترة الحالية مواجهة هذه المتغيرات الحديثة التي أفرزت معها العديد من التحديات ذات التأثير المختلف الذي ألقى بظلاله على دنيا ممارسات الأعمال في العصر الحديث، بشكل فرض عليها ضرورة مواكبة تلك المتغيرات حتى تستطيع المحافظة على كيائها وبقائها وتصبح قادرة في نفس الوقت على النمو والمنافسة.

وقد أسفرت هذه المتغيرات الحديثة عن وجود الحاجة إلى ابتكار عدد من الأدوات المالية التي تلبي الاحتياجات المختلفة لمنشآت الأعمال المعاصرة في عملية الحد من المخاطر الناتجة من التقلبات المستمرة في الأسعار (مخاطر السوق) التي تتعرض لها منشآت الأعمال في العصر الحديث بفعل المتغيرات والتطورات الحالية الذي يشهدها عالم المال والأعمال على المستوى الدولي. ولا يشذ الاقتصاد المحلي السعودي عن هذه القاعدة في ضوء ظاهرة مواكبة عالمية الأسواق وعولمتها، فقد أصبحت الأسعار في الاقتصاد السعودي ومع عمليات التحرر الاقتصادي كنتيجة لاتفاقيات التجارة العالمية معرضة بشكل متزايد للتقلبات المستمرة، مما يجعل من عمليات التغطية على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لممارسات الأعمال في بيئة الاقتصاد السعودي. وأصبح مصطلح المشتقات المالية من المصطلحات شائعة الاستخدام في هذا المجال للتعبير عن العديد من الأدوات المالية المستخدمة في عملية التغطية أو الحماية.

ولقد صاحب ظهور وشيوع استخدام هذا المصطلح "المشتقات المالية" الكثير من الغموض والخلط نظراً لحدثة هذا المصطلح سواء من حيث المفهوم أو المغزى من

جهة، ومن زاوية الممارسة المهنية في البيئة المحاسبية محدثا معه عدد من المشكلات و/ أو القضايا المحاسبية غير التقليدية المستحدثة على الفكر المحاسبي كنتيجة لظهور هذه الأدوات المالية من جهة أخرى. فقد اهتمت العديد من منشآت الأعمال باستخدام عقود المشتقات المالية للاستفادة من مميزاتها في توفير الحماية ضد نوع معين من المخاطر المالية دون توافر المقومات والعناصر المتكاملة للإرشادات المحاسبية اللازمة لممارسة هذه الأدوات، والتي يتمثل أهمها في تقديم منهج واضح ومحدد للقياس المحاسبي قادر على إنتاج وتوفير المعلومات المحاسبية الملائمة في عملية اتخاذ القرار، وبالتبعية عدم الوضوح والشفافية في التقرير عن محتوى هذه الأدوات من المعلومات في القوائم المالية واعتبارها من البنود خارج قائمة المركز المالي، خاصة في ضوء طبيعة تعاملات هذه الأدوات ونوعية مفردات المعلومات التي تتطلبها تعاملات هذه العقود.

هذا النقص في الإرشادات المحاسبية للمشتقات المالية والذي يتمثل في ضعف تباين نظم القياس المحاسبي وعدم اتساقها في عملية توفير المعلومات الملائمة في التوقيت المناسب من منظور نموذج القرار عن قيمة هذه العقود والمخاطر المرتبطة بتعاملاتها أدى إلى تحقيق عدد كبير من منشآت الأعمال والمؤسسات المالية الكبرى لأزمات وخسائر مالية خطيرة في تعاملاتها مع هذه الأنواع من عقود المشتقات المالية، مثل أحد أعرق بنوك الاستثمار في بريطانيا الذي حقق خسائر قدرها مليار جنيه إسترليني من تعاملاته في سوق المشتقات المالية، ومجموعة Procter&Gamble التي خسرت ما يعادل 102 مليون دولار من تعاملاتها في هذه العقود (Sak&Richard, 2004, p.699).

لذا، يجد الباحث نفسه أمام علاقة تتصف بالكثير من الغموض والاتساع والصعوبات، خاصة فيما يتعلق بالقضايا المحاسبية التي استجدت على الفكر المحاسبي المترتبة على ظهور هذه الأدوات المالية المشتقة، ودورها في دعم وتشجيع قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

وتتنبثق جوانب الغموض في هذه العلاقة من أنها لم تكن مطروقة بشكل مباشر من قبل. حقا هناك أدلة توافرت على وجود علاقة الارتباط الإيجابية القائمة بين أنشطة عقود المشتقات المالية وبين التقلبات في أسعار الأسهم، وبالتبعية التأثير على قيمة الشركة والمساهمة في تعظيم القيمة السوقية لأسهمها، إلا أنها لم تناول بشكل مباشر وواضح محتوى المعلومات المحاسبية لعقود المشتقات المالية من منظور نموذج قرار المستثمر في سوق الأوراق المالية عند مفاضلته بين أسهم منشآت الأعمال التي تتعامل في مثل هذه العقود وغيرها من أسهم المنشآت الأخرى، واحتياجاته من مفردات المعلومات المحاسبية اللازمة التي يجب أن يتضمنها المحتوى من المعلومات عند الإفصاح عن هذه الأدوات المالية في القوائم المالية، خاصة وأن هناك اتفاق في التراث الفكري المحاسبي على أن أسعار الأوراق المالية ترتبط ارتباطا قويا بالمعلومات المحاسبية، وأن هذه المعلومات ذات تأثير قوي وفعال في قرارات الاستثمار، وتشغل حيزا كبيرا ومؤثرا داخل قاعدة المعلومات التي يعتمد عليها المستثمر في دراسة وتقييم فرص الاستثمار المتاحة في سوق الأوراق المالية، والمخاطر التي ترتبط بكل منها، وبذلك فإن المعلومات المحاسبية تلعب دورا أساسيا وهاما في تحقيق كفاءة السوق وبالتبعية تشجيع وجذب الاستثمار (Nicola, et.al., 2003; James, et.al., 2005; Mangiero, 2005).

وتستمد هذه العلاقة الصعوبات من الجدل والنقاش الواسع وعدم الاستقرار في الإرشادات المحاسبية المرتبطة بقضايا هذه العقود في معالجة مشاكل الإفصاح عنها، وغياب التحديد الواضح لجوانب القياس ومتطلبات الإفصاح المحاسبي لهذه العقود، وبالتالي يوجد شبه اتفاق تام في الفكر المحاسبي على أن القضايا المحاسبية المرتبطة بمجالات القياس والإفصاح المحاسبي كانت وما زالت محل جدل شديد بين المحاسبين، وتمثل واحدة من أصعب المشاكل التي يواجهها المحاسبين، ولها انعكاساتها السلبية على اكتمال المحتوى من المعلومات الذي يتم ضخه للمستخدمين في سوق الأوراق المالية، ويصبح اتخاذ قرار الاستثمار في ضوء ما توفره سوق الأوراق المالية من

معلومات تتصف بهذا التشتت وعدم الاتساق هو بمثابة نوع من المجازفة غير المحسوبة والتي تدفع المستثمر في النهاية إلى تجنب هذا النوع الهام والرئيسي من شرايين الاستثمار، وقد أفرز هذا التشتت وعدم الاستقرار في الممارسات المحاسبية لتعاملات عقود المشتقات المالية تأثيراً ملحوظاً على درجة اكتمال محتوى هذه المعلومات، وشكل العائق الرئيسي الذي حال بين المعلومات المحاسبية لهذه العقود وبين تحقيق الدور المرجو منها في تشجيع ودعم الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

### **وتتلخص طبيعة هذه المشكلة وتحدد معالمها بهذا الشكل في :**

قصور وتباين المحتوى من المعلومات المحاسبية لنواتج نظم القياس الحالي لمعلومات عقود المشتقات المالية اللازم لتحقيق الفعالية في عملية اتخاذ القرار في سوق الأوراق المالية من منظور نموذج قرار الاستثمار في أسهم منشآت الأعمال التي تتعامل في عقود المشتقات المالية ( الحيز الذي تشغله مخرجات العملية المحاسبية من المعلومات المرتبطة بالمشتقات المالية داخل قاعدة أو هيكل المحتوى الكامل للمعلومات لسد احتياجات المستخدمين من متخذي القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية)، وبالتبعية تصبح هناك ضرورة ملحة لتطوير هذا المحتوى لتوفير كافة مفردات المعلومات المحاسبية التي يجب أن يتضمنها المحتوى من المعلومات اللازم الذي يمكن أن تكون مفيدة في العديد من نماذج القرارات عند توظيفها في القرار الاستثماري. وبالتالي البحث عن العلاقة التي تربط بين محتوى المعلومات من المشتقات المالية المتاح للاستخدام في دعم قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية وتشجيعه، ونوع هذه العلاقة، ودرجة فاعليتها في تحقيق أهدافها، والمعوقات التي قد تؤثر سلباً على فاعليتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها، والسبل أو الطرق التي يمكن أن طرقها لزيادة فاعليتها.

**وطبقاً لما سبق، يمكن تحديد الجوانب المختلفة الداخلة في الدراسة في الآتي:**

1. الأهداف التي تسعى إدارة المنشأة إلى تحقيقها من استخدام عقود المشتقات المالية في بيئة ممارسات الأعمال، ومدى توافر السياسات والخطط الإستراتيجية التي تتبعها لتحقيق هذا الغرض.
2. الأساس المحاسبي للملائم وإجراءاته لقياس عقود المشتقات المالية وفقا للمعايير المحاسبية، وبما يخدم متطلبات مستخدمي المعلومات المحاسبية لهذه العقود في سوق الأوراق المالية.
3. التوقيت الزمني لإثبات المشتقات المالية والاعتراف بها في القوائم المالية.
4. الأسلوب المناسب لقياس المخاطر الناشئة عن استخدام هذه العقود.
5. الإفصاح المحاسبي ومتطلباته بالشكل الذي يحقق الجودة والعدالة لأغراض بناء المحتوى الإخباري للمعلومات المحاسبية المرتبطة بهذه العقود الذي يتم ضخه للمستخدمين في سوق الأوراق المالية.

### ثانياً: أهداف البحث

يسعى الباحث من خلال إيجاد حل لهذه المشكلة، إلى تحقيق عدد من الأهداف الفرعية المتكاملة والتي تخدم في النهاية الهدف النهائي للبحث، وهو " اقتراح إطار محاسبي لمحتوى المعلومات من المشتقات المالية والمفردات التي يجب أن يتضمنها هذا المحتوى ( الإفصاح عن المشتقات المالية ) المتاح للاستخدام في سوق الأوراق المالية فيما يتعلق بقدرته على جذب وتشجيع الاستثمار وتنشيط سوق الأوراق المالية ودعمها". وبشكل آخر، يمكن القول أن هدف البحث يتمثل في " اقتراح إطار من المعلومات المحاسبية عن المشتقات المالية المتاحة للاستخدام في دعم قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية وتشجيعها".

ويتطلب تحقيق هدف البحث النهائي، تحديد هذه الأهداف وتناولها في الآتي:

1. بناء إطار فكري واضح قادر على شرح وتوصيف المقومات التي تستند إليها عقود المشتقات المالية، وصياغته في شكل نموذج مفاهيمي بالشكل الذي يجعلها قادرة على تحقيق أهدافها في بيئة ممارسات الأعمال المعاصرة.
2. الدراسة والتحليل لأوجه الإفصاح المحاسبي المختلفة لعقود المشتقات المالية الحالية في بيئة ممارسات الأعمال بهدف الكشف عن المعوقات التي تحد من قدرة أوجه الإفصاح الحالية على تحقيق أقصى فاعلية لها في دعم قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية، ومن ثم اقتراح إطار محاسبي للإفصاح عن هذه العقود لخدمة متخذي القرار الاستثماري.
3. الدراسة والتحليل لأسس أو مداخل القياس المحاسبي للمشتقات المالية، وذلك من منظور المعايير المحاسبية المرتبطة بهذه العقود، والكشف عن المسببات التي تقف وراء قضية تدني القياس المحاسبي وتجعلها من أهم القضايا التي تشغل الفكر المحاسبي في الوقت المعاصر، ومن ثم اقتراح إطار محاسبي يحقق القياس الملائم لعقود المشتقات يركز عليه في إنتاج المعلومات المحاسبية لهذه العقود، ويتوقف عليه دقة تلك المعلومات في عملية اتخاذ القرار.
4. بناء أحكام حول نجاح هذه الأطر المقترحة للإفصاح والقياس المحاسبي في دعم وتشجيع قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية، ومدى قابليتها للتطبيق العملي في بيئة ممارسات الأعمال السعودية، وذلك من خلال استخدام هذه الأطر في الدراسة التطبيقية واختبارات الفروض على منشآت الأعمال السعودية.

### ثالثاً: أهمية البحث

يستقي هذا البحث أهميته العلمية والعملية بشكل عام من الأهمية التي تستأثر بها قضية عقود المشتقات المالية التي تفجر العديد من المشكلات المحاسبية ذات التعقيد الشديد والتي كانت وما زالت محل جدل شديد في الفكر المحاسبي، وتأثيرها

على مخرجات النظام المحاسبي أو نواتج القياس المحاسبي للمعلومات المحاسبية المرتبطة بهذه العقود، وبالتبعية على عملية اتخاذ القرار وفاعليته.

وتتمثل أحد جوانب تلك الأهمية في النقص والقصور الواضح في الكتابات والدراسات والأبحاث العلمية من المنظور المحاسبي للمشكلات المتولدة عنها، وذلك فيما يتعلق بمجالات القياس والإفصاح المحاسبي في ظل حداثة هذا النوع من العقود، وعدم توافر الفهم الكافي لطبيعة تعاملاتها بوجه عام، وفي بيئة الاقتصاد السعودي على وجه الخصوص.

وتتمتع هذه الأهمية لمشكلة البحث بأهمية متميزة بشكل عام، وتستمد تلك الأهمية من دور المشتقات المالية في التعبير عن العديد من أدوات التغطية أو الحماية التي تلبي الاحتياجات المختلفة لممارسات الأعمال المعاصرة في هذا الشأن. ولذلك، فإن دراسة العلاقة بين المشتقات المالية وسوق الأوراق المالية، هي في جوهرها دراسة للمحتوى من المعلومات المحاسبية لهذه العقود المالية المطلوب توفيره في سوق الأوراق المالية من منظور نموذج القرار الاستثماري ودور هذا المحتوى في عملية اتخاذ القرار بخصوص الورقة المالية لمنشآت الأعمال المستخدمة لهذه الأدوات. فإذا ما كشف هذا الدور، فإنه يمكن اتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب نواحي القصور فيه وتدعيم جوانب القوة، مما يمكن في النهاية من توفير المقومات التي تمكن هذا المحتوى المحاسبي من معلومات المشتقات المالية من تأدية وظيفته بأعلى قدر من الكفاءة في تشجيع وجذب الاستثمار وتنشيط سوق الأوراق المالية ودعمها.

وتفرض تلك الأهمية الضرورة العملية أيضاً لوجود إطار محاسبي محدد وواضح للإفصاح عن المشتقات المالية في القوائم والتقارير المالية قادر على توفير معلومات بالمستوى المطلوب كما يراها أطراف بيئة القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية، وبالتالي الوصول إلى أسس القياس والإفصاح المحاسبي الملائم بشكل يؤدي إلى أن تعبر القوائم والتقارير المالية عن الواقع الحالي وليس التاريخي لعقود المشتقات المالية مما يفيد متخذي القرار من المستثمرين بشكل عملي.